جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم الاقتصادية ، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص : اقتصاد وتسيير البترولي

من إعداد الطالب : حالة الطيب

بـــعنـوان :

انعكاسات تقلبات أسعار البترول على مؤشرات السياسة المالية

دراسة حالة الجزائر من 2000 إلى 2015

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2017/05/15

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ صديقي صفية(أستاذ مساعد أ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة)رئيسا

الدكتور/ علي بن ساحة(أستاذ مساعد أ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الدكتور/ بركة محمد (أستاذ محاضر أ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا إلي تلك الشجرة الثمرة التي كانت جذورها أخلاقي وأورقها خصالي وثمارها طموحي و التزامي إلي أمي و أبي الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما .

إلى كل إخوتي وأبناء عمي ، والى كل أفراد عائلتي القريبة والبعيدة.

إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين عرفتهم طيلة مشوار حياتي

أهدي هذا العمل المتواضع.

الطيب حالة

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على إتمام هذا العمل،

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

في إنجاز هذا العمل، وتحية خاصة إلى الأستاذ المشرف علي بن ساحة على مساعدته لي دون أن يبخل بتوجيهاته ونصائحه القيمة، وتشجيعا ته لي من بداية إلى نهاية في هذا البحث ، وله من خالص التقدير والاحترام ، والى كل المعلمين والأساتذة الذين ساهموا في بلوغي هذه المرحلة.

رطيب حالة

رطيب حالة

ملخص

في ظل التقلبات الحادة والمفاجئة التي تتعرض لها أسعار البترول في أسواق البترول العالمية و تداعياتها على السياسات الاقتصادية للجزائر ، تهدف هذا الدراسة إلى معرفة أثر أسعار البترول بالانخفاض(صدمة نفطية) أو الارتفاع (طفرات نفطية) على بعض أدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة ،النفقات العامة ، الموازنة العامة للدولة) في الجزائر خلال الفترة من 2000 م الى 2015 ، أثبت لنا الدراسة بأن المتغيرات المالية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي أن هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار البترول بالانخفاض يترك أثر سلبي على دور السياسة المالية في الجزائر و العكس صحيح .

الكلمات المفتاحية : أسعار بترول ، سياسة مالية ، الإيرادات عامة ، نفقات عامة ، موازنة عامة

Abstract:

In light of the sharp and sudden fluctuations that have the price of oil in the world oil markets and their repercussions on the economic policies of Algeria This study aims to know the effect of oil prices on oil (oil shocks) or rise (oil Mutations) on some of the tools of financial Policy (public revenues, public expenditure, state budget). In Algeria during the period from 2000 to 2015, the study proved that the financial variables are strongly related to oil prices, whether rising or falling That is, there is a direct relationship between them, which means that the fluctuation of oil prices decline has a negative impact on the role of financial Policy in Algeria and vice versa.

Key words : Oil prices , Financial Policy , Public revenues , Public Expenditure , General budget

الـفـــهـــرس

العنوان	الرقم
الإهداء	II
الشكر	III
ملخص	IV
الفهرس	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
الـمقدمـة	أ- ج
الفصل الأول : أسعار البترول والسياسة المالية	
تمهيـــد	1
المبحـــــث الأول : ماهية أسعار البترول والسياسة المالية	2
المطلب الأول : ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه	2
الفرع الأول : مفهوم سعر البترولي وأنواعه	2
الفرع الثاني : العوامل المؤثرة على أسعار البترول	3
الفرع الثالث : مراحل تسعير البترول	6
المطلب الثاني : ماهية السياسة المالية	8
الفرع الأول : مفهوم السياسة المالية و أهدافها	8
الفرع الثاني : أدوات السياسة المالية	10
المبحـث الثـاني : الدراسات السابقة	12
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة	12
المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا	14
خلاصـــة الفصل الأول	15
الفصل الثـــــاني : اثر اضطراب أسعار البترول على مؤشرات السياسة المالية حالة الجزائر من 2000 – 2015	
تمهـــيد	16
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	17

المطلب الأول : المنهج المستخدم	17
المطلب الثاني : : مجتمع الدراسة	17
المبحث الثاني : اثر تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية	18
المطلب الأول : تطور أسعار البترول من 2000 إلى 2015	18
المطلب الثاني : تطور الإيرادات و النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول	20
أولا : تطور الإيرادات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار لبترول	20
ثانيا : تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار لبترول	21
المطلب الثالث : تطور الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول	23
المبحث الثالث : مناقشة النتائج	23
المطلب الأول : تحليل تطور الإيرادات و النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول	23
أولا : تحليل تطور الإيرادات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار لبترول	23
ثانيا :تحليل تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار لبترول	27
المطلب الثاني : تحليل تطور الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط	31
خـــلاصة الفصل الثاني	33
الخاتمة	أ– ب
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	تطور أسعار البترول من 2000 – 2007	18
الجدول رقم (02)	تطور أسعار البترول من 2008 – 2015	19
الجدول رقم (03)	تطور الإيرادات العامة للدولة من 2000– 2015	20
الجدول رقم (04)	تطور النفقات العامة للدولة من 2000 – 2015	21
الجدول رقم (05)	تطور الوضعية المالية للموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000– 2015	22

قائمة الإشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	يوضح تطور أسعار البترول من 2000 إلى 2015	19
الشكل رقم (02)	يوضح تطور الإيرادات العامة والإيرادات البترولية (2000- 2015)	26
الشكل رقم (03)	يوضح تطور الإيرادات البترولية والنفقات العامة (2000- 2105)	30
الشكل رقم (04)	يوضح تطور رصيد الموازنات العامة من (2000 إلى 20015)	32

توطئة:

تعتمد بعض بلدان العالم اليوم خاصة النامية منها على تصدير سلعة واحدة أساسية و البترول ، و التي تعتبر من ركائز الاقتصاد الوطني باعتبار هذه المادة الممول الرئيسي لخطط التنمية في مختلف القطاعات، الا ان هذه الدول شديدة الحساسية و التأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق البترول في ظل صعوبة التنبؤ بسعر البترول المعروف بأنه أكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية.

نظرا للتطورات التي مرت بها أسعار النفط بفترات عديدة تارة الهبوط (صدمات) و تارة أخرى الارتفاع (طفرا ت نفطية) أدى ذلك إلى اثار سلبية او أجابية على المستوى الداخلي و الخارجي، ولان أسعار البترول تؤثر على مختلف السياسات الاقتصادية للدولة التي من بينها السياسة المالية باعتبارها مقياس حقيقي لإثبات مدى النجاح الدولة في التخطيط الاقتصادي الحديث وضمان توازن الموازنة العامة و تأثيرها على المؤشرات الداخلية على الاستقرار الاقتصادي كالتضخم و البطالة .....الخ؛

ولقد حظيت السياسة المالية في الجزائر باهتمام قليل وأهمل إلى حد من دورها في الاستقرار الاقتصادي، بمعنى ظهور دائم الإختلالات في مؤشرات السياسة المالية . وقد أدت الأزمات والبترولية وتداعياتها على أدوات السياسة المالية بالأكاديميين والحكومة إلى إعادة النظر في دورها ، ومحاولة معرفة ما مدى طبيعة تأثير تقلبات أسعار البترول على الهيكل السياسة المالية.

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بشكل التالي :

– ما مدي اثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر ؟

وبالتالي تتفرع عنه أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية :

1. ما هو السعر البترول ومحدداته و أهم الإطراف الفاعلة في السوق البترول ؟
2. ما هي السياسة المالية و الأهداف المرجوة منها؟
3. –هل يوجد تأثير مباشر لتقلبات أسعار البترول في السياسة المالية؟

وكمحاولة أولية سنحاول وضع بعض الفرضيات

الفرضية أولى: مستوى السعر البترول يخضع للعوامل اقتصادية و جيوسياسية تجعل الأسواق لا تعرف الاستقرار.

الفرضية الثانية: تخضع أسعار البترول إلى قوى العرض و الطلب اللذان بدورهما يخضعان إلى عوامل أخرى.

القرصية الثالثة: السياسة المالية من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة بصورة كبيرة، حيث اي تغير في سعر البترول له اثر على السياسة المالية.

تتجسد أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول القضية الأساسية التي شغلت اهتمام الدول البترولية وذلك نتيجة جراء الانخفاض الغير مسبوق في أسعار البترول في السنوات الأخيرة.
- تبنى الخطط والتوجهات الحكومة الاقتصادية على أساس الإيرادات البترولية مما يجعلها تؤثر على السياسات المالية للدولة .
- لفت اهتمام الباحثين و المفكرين و الأكاديميين بالموضوع.
- معرفة اثر التغيرات أسعار البترول على الاقتصاد في السنوات الأخيرة .

منهج البحث:

للإجابة على التساؤلات من اجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها فإننا سنعتمد في دراستنا على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات و الحقائق لتحليلها و ذلك بالاستعانة بعض المعطيات الإحصائية ، كما ستخدم المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدارسة .

أهداف البحث:

نسعى من خلال بحثنا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

*محاولة تحديد مفهوم للسعر البترول والعوامل المؤثرة فيه.

*تهدف الدراسة أساسا لقياس اثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في المدى القصير و تقديم توصيات من شانها ان تحسن من أداء السياسة المالية.

*قياس اثر تقلب سعر البترول على إجمالي الإيرادات و النفقات الحكومية.

حدود الدراسة:

<u>الحدود الموضعية</u> : تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة السياسة المالية للجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول.

<u>الحدود الزمنية</u> : نظرا لتغيرات السريعة و المتجددة لسعر البترول ارتأينا إلى اختيار الفترة من 2000 إلى 2015 .

صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضيق الوقت لانجاز هذا البحث
- قلة المراجع المتخصصة في هذا المجال في مكتبة الجامعة
- تضارب بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها؛

هيكل البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول أدبيات المتعلقة بسعر البترول وأنواعه والعوامل المؤثرة والمحددة له بالإضافة إلى أساليب تسعير البترول ، وماهية السياسة المالية و الأهداف المرجوة منها، وأهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع ومناقشتها، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمنهج المتبع ونوع الدراسة كما تطرقنا إلى أثر تغيرات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية .

تمهيد

يشهد الاقتصاد العالمي الكثير من التغيرات في أسواق النفط خاصة في السنوات الأخيرة و بالتالي ارتبطت السياسة الاقتصادية للدول بشكل كبير بوضعية السوق العالمي للنفط، حيث اتخذت الدول الإجراءات المالية الملائمة التي تتماشى مع الوضع الحالي لتجنب أزمات اقتصادية و اجتماعية، كما تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة فهي بمثابة التخطيط الاستراتيجي الحديث لما لها من تأثير مباشر على مستوى استخدام الموارد الكلية وتحقيق الأهداف المعتمدة بفضل أدواتها؛ ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية أسعار البترول و السياسة المالية .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة .

المبحث الأول : ماهية أسعار البترول والسياسة المالية

المطلب الأول : ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات التى إثارة للجدل في الساحة الاقتصادية ، وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية في تسعير البترول ، فان هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار البترول ، إلى حد ان فهم عملية التسعير و إدراك المغزى وراء سعر معين او غيره ، كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية ، وقبل الدخول في أساليب تسعير البترول نقوم أولا بتعريف السعر البترولي وأنواعه في السوق البترولية .

الفرع الأول : مفهوم سعر البترولي وأنواعه

أولا تعريف :

*"سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا"[1]

*"سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرا عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس"[2]

ثانيا : أنواع أسعار البترول

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق الى ذكر أنواع أسعار البترول ، وذلك لشيوع استخدام العديد ممن المصطلحات السعرية البترولية ،حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ، ومن ابرز هذه الأنواع هي[3] :

1- **السعر المعلن أو الأسعار المعلنة :** يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ، ظهر هذا السعر لأول في عام 1880م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستا ندر اندوايل .

2 - السعر المتحقق : هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة ، يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع ، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلفة من طرف البائع للمشتري ، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة او أخر الخمسينات عملت بها الشركات البترولية الأجنبية

---

1 محمد أحمد الدوري، **محضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية عنابة الجزائر، الطبعة 1983 م، ص 194-195

2 حسين عبد الله، ، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ، ص240

3 محمد احمد الدوري ، مرجع سابق ص 198

المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك ، وابك ، أو الدول الأجنبية الأخرى .

3- سعر الإشارة : هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات ، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ و اعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية ، من اجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين ، ان سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والدي يقل عن السعر المعلن وبزيد عن السعر المتحقق ، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق ، أن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965 .

4 – سعر الكلفة الضريبية : هو السعر المعادل لكلفة أنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية ، أذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام ، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة .

5 – السعر الفوري او الآني :هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة ، هذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة المشترية و بصورة آنية .

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة على أسعار البترول

1/ الطلب البترولي

أولا تعريف : " يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات أو الكيروستين كالنفط الأبيض للإنارة والتدفئة...الخ، أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البيتروكيمياوية"[4] .

ثانيا العوامل المؤثرة على الطلب البترولي

حيث أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط الخام، وذلك لتحديد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلكة له، منها ما يعتبر أساسيا والبعض الأخر يعتبر ثانويا وهي[5]:

4 محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص147

5 العمري على ، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي** ، دراسة حالة الجزائر (1970- 2006)مذكرة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر 207-2008 ص 35- 36

❖ **النمو الاقتصادي** : يعد أهم عامل مؤثر في الطلب البترولي ويرتبط به ارتباطا وثيقا وفق علاقة طردية ، فببلوغ الإنسانية مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي و الاجتماعي ، خاصة مع بروز القطاع الصناعي كقطاع اقتصادي هام وقائد لجميع النشاطات الاقتصادية ، اثر ذلك وبصورة وتزايد الطلب على الطاقة وخاصة البترول منها .

ففي الوقت الحاضر تأتي الزيادة في الطلب العالمي النفط لتلبية حاجيات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوربية والولايات المتحدة ، إضافة إلى العمليات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها الجغرافيات و التي تزايد من طلبها على النفط، وهناك أيضا الأسواق الجديد متمثلة في الرأسماليات الناشئة في الدول الأسيوية والصين ، وهي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط .

❖ **المناخ** : يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب البترولي ، وهذا التأثير ناجم عن مقدار تغير درجات الحرارة على مدار السنة سواءا كان بالانخفاض أو الارتفاع ، فعادة ما كان يزيد الطلب على النفط في فصل الشتاء ويقل في الصيف ، لكن نرى الآن أن المناخ قد لا يؤثر كثيرا على الطلب العالمي للبترول ، لأنه كان قديما يعتمد عليه التدفئة والصناعة ، و أما الآن بدا يحل محلة الغاز الطبيعي خاصة في التدفئة .

❖ **السعر** : يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب البترولي للسلعة البترولية ، سواءا كانت خاما أو منتجات نفطية ، فكما سبق ذكره أن البترول يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلع أو المنتجات البترولية ، وبالتالي يقل الطلب على البترول الخام ، ويبقى الطلب على المنتجات البترولية كما هو ، لان ذلك الاختلاف في الأسعار لا يظهر ، لأنه يتوزع بين هذه المنتجات أما في المدى البعيد ، فارتفاع أسعار الخام يؤثر في الطلب على البترول الخام ، وفي الطلب على المنتجات البترولية التي تبدأ أسعارها في الارتفاع

❖ **عدد السكان** : هو احد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي ، حيث كلما تزايد عدد السكان أدي ذلك إلى تزايد الطلب ، لكن تأثير السكان قد لا يكون مهما وقد يكون مهما ، وهذا إذا ارتبط بالعوامل الأخرى ومن أهمها عامل النمو الاقتصادي ، فيكون تأثيره كبيرا في حالة ما إذا كان النمو الاقتصادي (الدخل القومي) عالي ويكون تأثيره قليل أو محدود إذا انخفض الدخل القومي العام للفرد.

2 /**العرض البترولي**

أولا تعريف: "هو تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق من اجل تبادلها و على ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين "[6]

[6] محمد احمد الدوري ، مرجع سابق ص 115

ثانيا العوامل المؤثرة على العرض

هناك العديد من العوامل المؤثرة على العرض البترول في الأسواق العالمية نذكر منها [7]

- ✓ **الطلب البترولي :** يعتبر الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة في العرض البترولي ، لان الطلب هو من يخلق العرض ، فعندما يلاحظ منتجوا النفط أن هناك زيادة في الطلب على النفط سيتجهون لا محالة إلى زيادة عرضهم في السوق ، أما إذا لاحظوا العكس فسيعملون على تقليص عرضهم.

من هذا النظرة نقول أن هناك علاقة قوية بين عاملي الطلب والعرض السوقي للسلعة البترولية ، الذي تتحدد وفقها الأسعار.فعندما يكون هناك طلب يفوق العرض تتجه الأسعار للزيادة ، فتسعى الدول المصدرة للنفط إذا كان باستطاعتها عرض كميات إضافية من البترول للحصول على عوائد إضافة تمويل بها اقتصادها الدول ، وإذا وصلت إلى أقصى إنتاجها توجه مداخليها المالية الإضافية الناتجة عن ارتفاع الأسعار ، إلى الاستثمار في المجال النفطي المدى البعيد ، وعندما يكون هناك طلب يقل عن العرض نتجه الأسعار للانخفاض ، فتحاول الدول المستهلكة رفع مخزناتها وزيادة استهلاكها للنفط والعكس بالسبة للدول المصدرة للنفط .

- ✓ **السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج :** لهذا العامل قوة تأثير كبير على عرض السعلة البترولية سواء بالزيادة أو بالنقصان أو بثبات العرض . وتتمثل السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج في مجموعة إجراءات تتخذها جهة أو جهات معينة في كمية استغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة فتخفيض أو توقيف إنتاج النفط يعتبر سلاحا اقتصاديا وسياسيا هاما اتخذ على عدة إشكال في السوق البترولية ومثال ذلك ما قامت به الدول العربية المنتجة للنفط خلال حربي 1967و 1973 ، عندما استعملت نفطها كسلاح ضد الدول الاستعمارية المعادية وكان له تأثير على العرض البترولي العالمي ،كذلك المحافظة على تنظيم العرض يكون له عدة أهداف ، من بينها إطالة فترة استغلال البترول بصورة أفضل كما سعت إليه منظمة الأوبك من خلال تقنين الإنتاج .

أما من ناحية زيادة العرض أو الإنتاج فالهدف منه زيادة العوائد المالية لأغراض تلبية متطلبات التنمية كما هو الحال بالنسبة للسعودية وإيران اللتان كانتا في كل مرة تطالب الأوبك برفع حصتيها ، لان لكليهما احتياطي ضخم من البترول.

- ✓ **سعر البترول :** تقول النظريات الاقتصادية أن علاقة العرض بالسعر في اي سوق هي علاقة عكسية ، فزيادة عرض السلعة يؤدي إلى انخفاض الأسعار والعكس صحيح ، فعند زيادة أسعار النفط تسعى الدول المنتجة للنفط لزيادة إنتاجها المصدر و هذا للحصول على مداخيل إضافية لتغطية حاجياتها الاقتصادية ، خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد بالأساس في مداخيلها على عوائد النفط، أما إذا كانت من الدول الصناعية فتسعى لزيادة إنتاجها من اجل تقليل واردتها من النفط ، بالإضافة إلى التأثير على الأسعار لخفضها مثل ما تفعله انجلترا (لبحر الشمال) و إذا كانت الأسعار منخفضة يسعى المنتجون

[7] العمري على ، مرجع سابق ص 39-38

لتقليص الإمدادات إذا وصلت إلى مستويات لا تتلاءم مع تكلفة استخراج النفط ، وهذا كما فعلت منظمة الأوبك خلال الثمانينات لما انخفضت أسعار النفط إلى مستويات دنيا .

أما بالنسبة للمستهلكين فيسعون إلى زيادة استهلاكهم وتكون مخزن استراتيجي يعتمد عليه عند ارتفاع أسعار النفط فكل هذا بين أن علاقة السعر البترولي بالغرض علاقة قوية .

✓ **سعر السلع البديلة :** قبل اكتشاف النفط كمادة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هنالك مصادر للطاقة أخرى مثل الفحم ، وبالنظر لتكاليفها الغالية وصعوبة استخراجها تم اللجوء للنفط باعتباره اقل مصادر الطاقة تكلفة لكن مع مرور الزمن ووقوع أزمات نفطية أصبح اهتمام الدول المصنعة التفكير في مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية الذرة الفحم بعد ما تم إهماله سابقا فأصبحت تنافس النفط وهذا بالرغم من قلة بعضها (مثل الذرة)واختلاف خصائصها و فوائدها و كذا استغلالها اقتصاديا وصناعيا .

الفرع الثالث : مراحل تسعير البترول

جاء تطور تسعير البترول الخام وطرق تحديده متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها هي

I. مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق 1920 -1939

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل [8]:

أ -مرحلة نقطة الأساس الواحدة

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي :

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

ب - مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك ،فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك .

ج - مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وصار يحسب في هده المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي ،سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب انجلترا.

II. مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري 1950- 1980

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل[9]

[8] سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط** ، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى،1999 ص195

أ – قاعدة صافي المحقق:

وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

ب – قاعدة سعر الإشارة:

خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك و الشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

ج – قاعدة السعر الرسمي:

شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيت تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماش مع مصالحها الخاصة.

III. مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة 1980 – إلى اليوم

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار،لكن لم تدم إلا ستة سنوات.

جسدت مرحلة الثمانينات ومنذ بداياتها سنة 1980م اضطراب السوق النفطية العالمية وعدم استقرارها وهي أساسا تعرف مرحلة تراجع مكانة ودور أوبك بصورة خاصة في السوق العالمية للنفط وذلك بعدم قدرتها أو فعاليتها على تحديد اتجاه تطور السعر النفطي واستقراره في السوق نظرا لعدة أسباب وعوامل أهمها:

- التناقض والتضارب في مصالح وأهداف مجموعة الدول المستهلكة للنفط ومنظمة أوبك من جانب وكذلك في داخل المنظمة نفسها.
- وانقسام منظمة أوبك إلى شطرين مجموعة معتدلين وأخرى متشددة لاختلافهم على كيفية معالجة تحديد السعر ومقداره وكذلك العائد النفطي (الحصص) .
- قيام الحرب العدوانية الإيرانية على العراق 1980م التي أدت إلى قطع الإمدادات النفطية من البلدان وساعد ذلك على اختلال العرض والطلب.
- تزايد أعداد الأطراف والبلدان النفطية العارضة في السوق النفطية من خارج أوبك وخاصة في السوق الفورية.

تمكن بلدان وكالة الطاقة الدولية من تحقيق أهداف سياستها الموحدة التي طبقتها من أواسط السبعينات 1976م كاتحاد للمستهلكين الكبار "من بناء مخزون تجاري واستراتيجي نفطي كبير يغطي استهلاكها لمدة ثلاثة أشهر".

- ترشيد استهلاك الطاقة عامة والنفط خاصة، إحلال بدائل النفط من المصادر البديلة وحصولها على النفط من بلدان خارج أوبك.
- تحول السوق النفطية العالمية إلى سوق للطالبين أو المشترين بعد أن كانت سوقا للعارضين أو البائعين خلال الفترة السابقة.

[9] محمد احمد الدوري ، مرجع سابق ص 206

المطلب الثاني : ماهية السياسة المالية

الفرع الأول : مفهوم السياسة المالية و أهدافها

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وبالذات في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة وبدرجة تتباين في هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية.

أولا : مفهوم السياسة المالية

تعريف الأول : " السياسة المالية مشتقة من الكلمة الفرنسية FISC و التي تعني بيت المال او الخزانة وعلى ذلك فان المصطلح كان مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الانجليزية لكي يضم الإيراد الحكومي و النفقات وسياسة الدين العام ، ولكن في الاستخدام الحديث فان السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي" [10]

تعريف الثاني : " السياسة المالية بأنها استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية، الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة ...الخ، ويجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان" [11]

تعريف الثالث : " على أنها مجموعة إجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية، من اجل خدمة الأهداف الاقتصادية وبالأخص معالجة البطالة التضخم، بحيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس أثار تخفيض الضرائب والعكس" [12]

---

[10] يحياوي عبد الحفيظ ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي** ،دراسة حالة الجزائر (1970-2009)،مذكرة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص تجارة دولية ،جامعة غرداية ،2009/2010 ص12

[11] Dominik salvadore , eugene diulio : principes d'économie. (cours et problèmes ; séries schaum). MG.graw.Hill. paris.1984 ,p96

[12] السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، 1993 ، ص22 .

ثانيا : أهدافها

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدبير المتخذة، نذكر أهمها في النقاط التالية[13]

1) **التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية** : يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد موارد محدودة ونافذة، وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق الدور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.
2) **التوزيع العادل للثروات والدخل** : إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.
3) **تحقيق الاستقرار الاقتصادي**: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه؛ وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية.
4) **التوازن المالي** : يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن.
5) **التوازن العام** : التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.

تجدر الإشارة إلى أنه قد يكون هناك تضارب بين أهداف السياسة المالية

[13] صالحي صالح، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي** :دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1 ، القاهرة، 2006 ، ص 498-499.

الفرع الثاني : أدوات السياسة المالية

توجد ثلاث أدوات للسياسة المالية وهي :

I. الإيرادات العامة

تعريفها : " يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية"مجموعة الدخول التي تحصل على الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"[14]

مصادر الإيرادات العامة

***موارد الدولة من أموالها الخاصة أموال الدومين:** تطلق هذه الكلمة على كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق أو أبنية الوزارات والموانئ والممتلكات التي لم تعد للاستخدام العام بل معدة للاستعمال الخاص ومثال ذلك الأراضي الزراعية والمشاريع الصناعية والتجارية والأوراق المالية التي تكون مالكا للدولة.

***الرسوم** : يعرف بصفة عامة بأنه" مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة أو السلطة العامة إليهم "ومن أمثلة ذلك الرسوم القضائية ورسوم التسجيل في الجامعة التي يحرزها أصحابها بجهدهم أو يكسبون بدون جهد

***الضرائب** : تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي جيري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل و ذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة .

II. النفقات العامة

تعريف : "هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة ، الحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة ، بتعبير أخر تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[15] .

التقسيم للنفقات العامة : لقدتم في الجزائر تقسيم النفقات العامة وفق قانون المالية 1983م إلى ثلاث أقسام يضم القسم الأول والثاني نفقات التسيير و التجهيز القسم الثالث لميزانية الاستثمارات

نفقات التسيير: وهي تضم أربعة أبواب وهي :

– أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات

–مخصصات السلطات العمومية

–النفقات الخاصة بوسائل المصالح أو ما يعبر عنه بالتقسيمات العلمية بالنفقات الدورية كمرتبات الموظفين والمعاشات والمنح والإعانات وتكاليف تشغيل المرافق

–التدخلات العمومية.

---

[14] محرزي محمد عباس ، **اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة ، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة** ، ديوان المطبوعات ، الجامعية الجزائر ، 2008 ، ص11

15عبد المنعم فوزي ، **المالية العامة والسياسات المالية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت لبنان ، 2000 ،ص41

نفقات التجهيز : وهي تمثل النفقات الخاصة بالاستثمارات التي تخطط الدولة في تطبيقها وتدرجها في مخططها العام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كالصناعة والزراعة والتحديث العمراني والتكوين المهني حل مشاكل الإسكان.

نفقات الاستثمار: وهي ضمن بابين

-الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي تخص الاستثمارات الخاصة بالهيئات المستقلة كقطاع المحروقات والفلاحة والصيد البحري

إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

III. الموازنة العامة :

تعريف :"على أنها القائمة التقديرية للمصروفات والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة"[16] ، وهي الترجمة الحرفية للفظ PUBLIC BUDGET. فالميزانية العامة وثيقة مصادقة عليها من السلطة التشريعية المختصة ، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية متصلة كما تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية

ومن هذا التعريف يمكن أن نخلص إلى أن الميزانية العامة ليست فقط أداة محاسبية تبين الإيرادات والنفقات المستقبلية بل هي أيضا وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة وتمييز بالخصائص التالية.

الميزانية العامة التوقع : فهي بمثابة البيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه وأن تحصله من إيرادات مالية خلال مدة قادمة حيث تقوم هذه السلطة بإجراء هذا التنبؤ أو التقدير قبل عرضه على السلطة التشريعية للمصادقة عليه وتعد الميزانية بما تتضمنه من بنود النفقات والإيرادات ومبالغها بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة.

الميزانية العامة إجازة : وتعني ذلك أن السلطة التشريعية هي التي تختص باعتماد الميزانية أي الموافقة على توقعات الحكومة عن نفقات وإيرادات العام المقبل والترخيص لها بمواصلة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات أما قبل التوقيع فتكون في حكم المشروع

الميزانية العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والمالية: فمختلف بنود محتويات الميزانية من إيرادات ونفقات تحدث أثارا اقتصادية واجتماعية وكذا سياسية وبالتالي تعتبر الإطار العام الذي منعكس فيه اختيارات الدولة لأهدافها من جهة وأدائها للتحقيق من جهة أخرى.

16 عبد المنعم فوزي ، مرجع سبق ذكره ، ص308

.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

لاشك فيه ان لموضوع البترول أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهماتهم في تناولات عديد لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر

المطلب الأول : بعض الدراسات السابقة

- **الدراسة الأولى** : مذكرة الطالبة ، مشدن وهيبة: بعنوان أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973- 2003 مذكرة ماجستير تخصص النقود والمالية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ، ومن خلال طرحه للإشكالية التالية ما هو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي أو بمعنى آخر إلى أي مدى تأثر الاقتصاد العربي بالأزمات البترولية المتتالية في الاقتصاد العالمي ؟ والتي تطرقت إلى المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973 – 1982 ، وحرب الأسعار وأبعادها على الاقتصاد العربي من سنة 1986 الى غاية 2003 ، بالإضافة الى تحديات ومستقبل البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث، ومن خلال معالجتها للموضع توصلت إلى النتائج التالية :

* إن ما يؤخذ على سياسة الأوبك أنها دفاعية عن الأسعار، أي أنها لم تنجح لحد الآن في الوصل إلى نظام تستطيع بموجبه التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة نهدف إعادة التوازن لسوق البترول .

* نجاح دول المركز في منظومة الاقتصاد الرأسمالي إدارة ما أسمته أزمة الطاقة بفاعلية شديدة وقد أثبت الانهيار المدروس للخام 1986 م بجدارة هشاشة الاقتصاد العربي بصرف النظر عن بعض التوجهات الايجابية المنادية بتنويع مصادر الدخل.

ولهذا أن التنمية والعلاقات الاقتصادية العربية خلال السنوات الماضية ارتكزت على أسعار البترول وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات النظر المختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية العربية من جهة والمخاطر التي تمثلها مصالح ومصالح الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى.

- **الدراسة الثانية** : مذكرة طالب ، قويدري قوشيح بوجمعة : بعنوان انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية ، جامعة الشلف 2009/2008 ومن خلال طرحه للإشكالية التالية ما هي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟، ومن أجل الإلمام بالموضوع والإجابة على التساؤلات الفرعية التابعة للإشكالية تناول في الدراسة الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في السوق البترولية العالمية، وتطرق كذلك إلى التطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها، من خلال استعراض أهم الفاعلين في السوق البترولية والحوار القائم بين الدول المنتجة والمصدرة من جهة والدول الصناعية من جهة أخرى، ثم تخصص بعد ذلك في معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري والناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة،

بحث تبين الأثر بالاعتماد على الطريقة القياسية من أجل قياس الأثر بصفة دقيقة، بالإضافة إلى دراسة استعمالات المالية الناتجة عن الارتفاع غير المسبوق في أسعار البترول في الآونة الأخيرة.

وفي الأخير توصل إلى النتائج التالية:

* تعتبر الصناعة البترولية صناعة معقدة ومكلفة وتحتوى على درجة مخاطر كبيرة.
* أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى.
* يتحدد السعر البترولي نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمنافسة التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين
* ليس للدول المصدرة للبترول دخل في تقلبات السعرية في أسعار البترول في السنوات الأخيرة بل تعود إلي عوامل أخرى.
* تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار البترول .

الدراسة الثالثة : مذكرة طالبة :ضالع دليلة ، بعنوان فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار البترول دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف ،2009/2008 ، عملت هذه الدراسة على تحديد مدى فاعلية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري لما لهذه من تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تنعكس بدورها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بالإضافة الى الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي حيث تناول فيها تطورات أسعار النفط وطرق تحديدها بالإضافة الى تطورات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة الممتدة بين1990 – 2007 وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من ضمنها :وجود علاقة ترابطية بين كل من الإيرادات والنفقات الحكومية من جهة وأسعار البترول من جهة أخرى رغم الإصلاحات الاقتصادية وحتى بعد أنشاء صندوق ضبط الموارد والذي لم يقم بدوره الأساسي والمتمثل في ضبط النفقات العامة وتقليل تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها، كما أوضحت الدراسة ان التوازنات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري انطلاقا من سنة 2000 ناتجة أساسا الى ارتفاع أسعار البترول موفرة إيرادات كبيرة انعكست ايجابيا على الاقتصاد الجزائري، وأخيرا اتضح ان التبعية الاقتصادية للجزائر إلى السوق البترولية يمثل عائقا أمام استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا

الدراسة الأول

وجه التشابه	وجه الاختلاف
–دراسة أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية –استعمال المنهج الوصفي التحليلي –استخدام برنامج Excel في تحليل المعطيات	العينية والفترة المدروسة الاقتصادي العربي من 1973–2003 –العينية و الفترة المدروسة السياسة في الجزائر من 2000 – 2015 الإشكالية : اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي الإشكالية : اثر أسعار البترول على السياسة المالية

الدراسة الثانية

وجه التشابه	وجه الاختلاف
اثر تقلبات أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصادية في الجزائر –استخدام برنامج Eviews في تحليل المعطيات – مؤشر الميزانية العامة للدولة	المؤشرات المدرسة الميزان التجاري ، و الناتج الداخلي الإجمالي –المؤشرات المدرسة الإيرادات العامة ، النفقات العامة – ماهي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر – اثر أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر – المتغيرات المدرسة الاقتصاد الجزائري وأسعار البترول – المتغيرات المدرسة السياسة المالية و أسعار البترول

الدراسة الثالثة

وجه التشابه	وجه الاختلاف
–المؤشرات المدرسة الإيرادات العامة والنفقات العامة ، الموازنة العامة –العينة المدرسة السياسة المالية في الجزائر –المتغيرات المدرسة السياسة المالية و أسعار البترول	فترة الدراسة من 1990 –2007 فترة دراستنا من 2000 – 2015 –استعمال المنهج الاستنباطي و الاستقرائي –استعمالنا المنهج الوصفي تحليلي

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما عرضناه في هذا الفصل يتضح لنا ان أسعار النفط تخضع إلى عوامل اقتصادية (العرض و الطلب و سعر) والعوامل وجيوسياسية (المنتجون الأوبك و المستهلكين الوكالة و الدولية للطاقة) وتلعب دورا كبيرا هذه العوامل في تحديد سعر البترول في الأسواق العالمية و الإقليمية ، كما تعرفنا على مراحل تسعيرة البترول في الأسواق البترولية على مر التاريخ ، كما عرفنا السياسة المالية والأهداف المرجوة منها وتحديد أدوات السياسة المالية ، وعرضنا بعض الدارسات السابقة في الموضوع و حيث قارنا بعض الدارسات السابقة مع دراساتنا .

تمهيد

إن اعتمد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية في تمويل الاقتصاد وجلب العملة الصعبة له اثر على السياسات الاقتصادية لبلد وهذا ما يجعلها مرهوتا بتقلبات أسعار البترول الدولية ، بما ان السياسة المالية من السياسات الاقتصادية للدولة لذلك فهي تتأثر بتقلبات أسعار البترول ، و ان تبعية السياسة المالية للجباية البترولية ينتج عنه اختلالات في أدواتها من النفقات و الإيرادات والموازنات وهذا ينعكس سلبا على التنمية الاقتصاد الوطني .

من خلال هذا الفصل سنحاول معرفة تطور أسعار البترول و أثرها على أدوات السياسة المالية في الجزائر

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تتحدد الأهداف والخطوط العريضة التي تنطلق منها أي دراسة في طبيعة البحث ونوعه وعلية فدراستنا تقع ضمن الدراسات التي تعتمد على الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يهتم بالجمع البيانات والحقائق لتحليلها ، من خلال دراسة تقلبات أسعار البترول وكيفية تأثيره على السياسة المالية في الجزائر.

ولهذا سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى نوع الدراسة والمناهج المستخدمة فيها، من طرائق جمع البيانات وغيرها. نظرا لقلة الجوانب المدروسة في الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات و الحقائق لتحليلها و ذلك بالاستعانة بعض المعطيات الإحصائية

المطلب الأول :المنهج المستخدم

تختلف المناهج المتبعة حسب طبيعة وإشكالية كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا المرتبطة بتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر سنستخدم المنهج الوصفي من أجل وصف التطور التاريخي للأسعار .

كما سنستخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير اثر عدم استقرار أسعار البترول في سوق العالمية على السياسة المالية في الجزائر.

المطلب الثاني : مجتمع الدراسة

حيث تستهدف الدراسة بعض أدوات السياسة المالية في الجزائر وهو مجتمع الدراسة، وهذه الدراسة تحاول إيجاد وربط بين الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول ، ذلك خلال الفترة 2000 الى 2015 وبعض المؤشرات السياسة المالية .

وتعتبر دراسة الحالة من وجهة نظرنا طريقة تمكن من خلالها جمع البيانات ودراستها والخروج بنتائج تعطينا إجابات لأهم التساؤلات المتفرعة من الإشكالية الرئيسية، والمتمثلة في التعرف على أثار تغيرات أسعار البترول على بعض المؤشرات في السياسة المالية الجزائر، وعليه فسنعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي.

المبحث الثاني : اثر تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري بحيث تعتبر الجزائر من الدول الباقة نسبيا في مجال البترول على صعيد دول منظمة الأوبك ،حيث ستناول في المبحث تطورات أسعار البترول خلال الفترة 2000 الى 2015 و اثره على أدوات السياسة المالية .

المطلب الأول : تطور أسعار البترول من 2000 إلى 2015

أولا: تطور أسعار البترول من 2000 – 2007

في هذه الفترة كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين إلى جانب ابرام من الاتفاقيات وانجاز المشاريع مثل مصفاة إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار

الجدول رقم (01): تطور أسعار البترول من 2000 – 2007

الوحدة: بالدولار الأمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر البرميل بالدولار	28.77	24.74	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66

المصدر: http://prixdubaril.com/petrole-index/44-petrole-algerie.html

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) عرفت أسعار البترول تطور مستمر من 2000 الى2007 ، حيث شهدت 2001 تراجعا بـ 4.03 دولارا للبرميل مقارنة مع سنة 2000 وهذا بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 ومنذ مطلع 2002 عرفت أسعار البترول ارتفاعات قياسية ، حيث كانت أسعار البترول 24.91 دولار للبرميل سنة 2002 حيث وصلت إلى 74.66 دولار للبرميل سنة 2007 وهذا بسب زيادة في النمو الاقتصادي العالمي و زيادة الطلب العالمي على البترول وانخفاض سعر صرف دولار .

ثانيا : تطور أسعار البترول من 2008 – 2015

تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة شهدت أزمة مالية عالمية أثرت بشكل ملحوظ على أسعار البترول

الجدول رقم (02): تطور أسعار البترول من 2008 – 2015

الوحدة: بالدولار الأمريكي

السنوات	2008	2009	2010	20011	2012	2013	2014	2015
سعر البرميل بالدولار	98.96	62.35	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79

المصدر: http://prixdubaril.com/petrole-index/44-petrole-algerie.html

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) هبوط في أسعار البترول سنة 2009 إلى 62.35 دولار للبرميل مقارنة مع السنة السابقة ، حيث كانت سنة 2008 98.96 دولار للبرميل وهذا ناتج عن الأزمة المالية التي ضربت العالم سنة 2008 و التي سرعان ما تطور ت إلى أزمة اقتصادية أثرت على أسعار البترول سنة 2009، منذ سنة 2010 عرفت أسعار البترول طفرا ت نفطية حيث كان سعر البترول 80.35 دولار للبرميل سنة 2010 ليصل 109.38 دولار للبرميل سنة 2013 وفي منتصف سنة 2014 انهارت أسعار البترول بصورة حادة ومفاجئة وكانت صدمة نفطية حيث وصل سعر البرميل إلى 52.79 دولار سنة 2015 وهذا راجع إلى زيادة العرض وقلة الطلب بسبب زيادة إنتاج البترول من خارج منظمة أوبك و عودة إيران إلى السوق البترولية بعد الاتفاق النووي ، و هذا شكل يوضح لنا أكثر تطور لأسعار البترول من سنة 2000 إلى 2015

شكل رقم (01) يوضح تطور أسعار البترول من 2000 إلى 2015

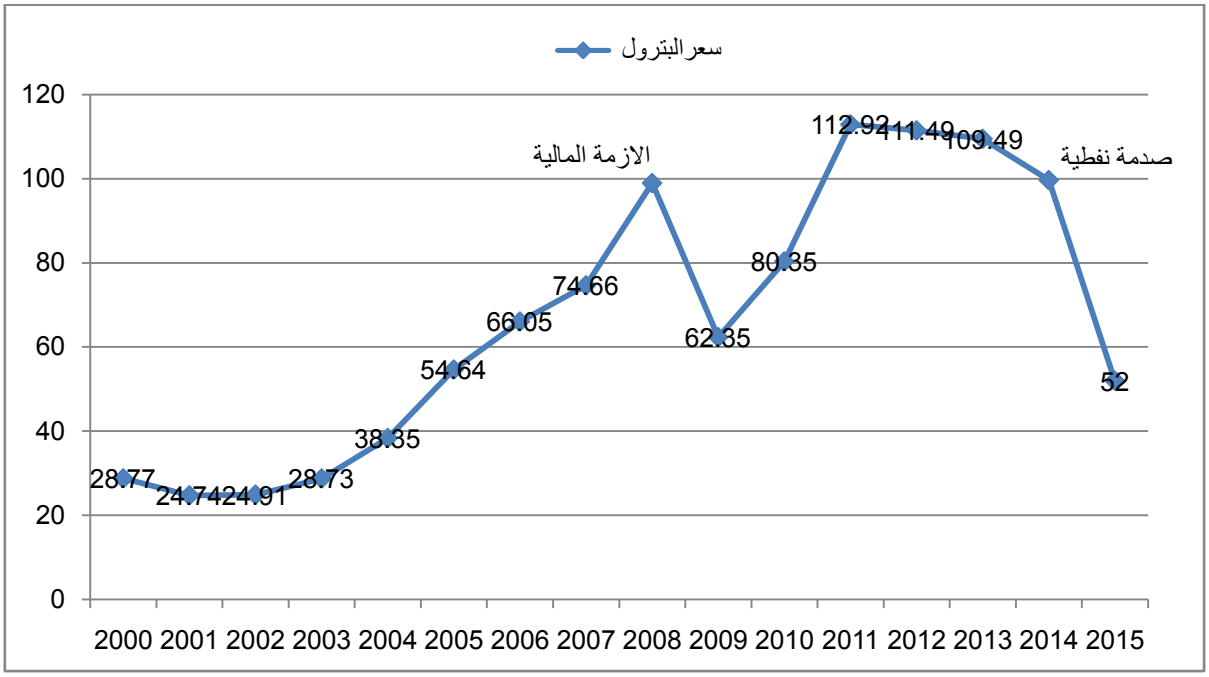

المصدر : من إعداد الطالب وفق معطيات الجدول رقم 01 و02

المطلب الثاني : تطور الإيرادات و النفقات في ظل تقلبات أسعار البترول

سنتناول في هذا المطلب تطور الإيرادات والنفقات العامة خلال الفترة 2000 إلى 2015

أولا : تطور الإيرادات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول

الجدول رقم (03) تطور الإيرادات العامة للدولة من 2000– 2015

السنوات	أسعار النفط(دولار)	الإيرادات النفطية (بآلاف د.ج)	الإيرادات العادية (بآلاف د.ج)	الإيرادات العامة (بآلاف د.ج)
2000	28.77	524000	504840	1028840
2001	24.74	732000	502380	1234380
2002	24.91	916400	541350	1457750
2003	28.73	836060	615390	1451450
2004	38.35	862200	665800	1528000
2005	54.64	899000	736830	1635830
2006	66.05	916000	781920	1667920
2007	74.66	973000	829616	1802616
2008	98.96	970200	953800	1924000
2009	62.35	1628500	1158100	2786600
2010	80.35	1835800	1245700	3081500
2011	112.92	1472400	1520000	2992400
2012	111.49	1561600	1894050	3455650
2013	109.38	2204100	1615900	3820000
2014	99.68	2640450	1577730	4218180
2015	52.79	1722940	3229760	4952700

المصدر : من إعدادا الطالب بالرجوع إلى قوانين المالية للسنوات (2000 – 2015)

ثانيا :: تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول

الجدول رقم (04) تطور النفقات العامة للدولة من 2000 – 2015

السنوات	أسعار النفط (دولار)	النفقات العامة (بآلاف د.ج)
2000	28.77	1255500
2001	24.74	1251800
2002	24.91	1559800
2003	28.73	1711100
2004	38.35	1920000
2005	54.64	1950000
2006	66.05	2630500
2007	74.66	3623700
2008	98.96	4322000
2009	62.35	5191400
2010	80.35	5926000
2011	112.92	6618400
2012	111.49	7428700
2013	109.38	6879800
2014	99.68	7656200
2015	52.79	8753600

المصدر : من إعدادا الطالب بالرجوع إلى قوانين المالية للسنوات (2000 – 2015)

المطلب الثالث : تطور الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول

الجدول رقم (05) تطور الوضعية المالية للموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000- 2015

الوحدة : بآلاف د.ج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة
2000	1028840	1255500	-226660
2001	1234380	1251800	-17420
2002	1457750	1559800	-102050
2003	1451450	1711100	-259650
2004	1528000	1920000	-392000
2005	1635830	1950000	-314170
2006	1667920	2630500	-962580
2007	1802616	3623700	-1821084
2008	1924000	4322000	-2398000
2009	2786600	5191400	-2404800
2010	3081500	5926000	-2844500
2011	2992400	6618400	-3626000
2012	3455650	7428700	-3937050
2013	3820000	6879800	-3059800
2014	4218180	7656200	-3438020
2015	4952700	8753600	-3800900

المصدر : من إعدادا الطالب بالرجوع إلى قوانين المالية للسنوات (2000 - 2015)

المبحث الثالث : مناقشة النتائج

المطلب الأول : تحليل تطور الإيرادات و النفقات في ظل تقلبات أسعار البترول

أولا : تحليل تطور الإيرادات العامة في ظل تقلبات أسعار البترول من 2000 – 2015

1. التحليل الإحصائي

DependentVariable: LRR
Method: Least Squares
Date: 04/29/17 Time: 13:39
Sample: 2000 2015
Includedobservations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.03563	0.646881	18.60562	0.0000
LP	0.629757	0.157585	3.996315	0.0013

R-squared	0.532874	Meandependent var	14.59837
Adjusted R-squared	0.499508	S.D. dependent var	0.480490
S.E. of regression	0.339925	Akaike info criterion	0.796283
Sumsquaredresid	1.617683	Schwarz criterion	0.892857
Log likelihood	-4.370268	Hannan-Quinn criter.	0.801229
F-statistic	15.97053	Durbin-Watson stat	0.649620
Prob(F-statistic)	0.001326		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(**Eviews9**)

من خلال الجدول يمكن تدوين البيانات التالية :

معامل التحديد : R2= 0.53

معامل التحديد المصحح : R2= 0.49

عداد المشاهدات: N =16؛

إحصائي ديربن واتسون DW=0.6496؛

نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر

المتغيرات	المقدرات	القيمة المحتسبة T_c	أدنى مستوى معنوية Prob	القرار
الثابت	$H_0 : B_0=0$	18.60562	0.0000	رفضH_0
Lp	$H_0 : B_1=0$	3.996315	0.0013	رفضH_0

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول يتضح ما يلي :

بالنسبة لكل من معامل الحد الثابت ولوغاريتم سعر البترول نلاحظ أن0.05>Prob اي نرفض H0ا ي للمعلمات معنوية إحصائية و يمكن قبولهما في النموذج عند مستوى معنوية 5%

معامل التحديد R2: بلغت القوة التفسيرية 0.53 وهي قدرة تفسيرية جيدة وهذا يدل وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمفسر.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشرFicher)

من خلال الجدول يتضح لنا قيمة (F-statistic) المحسوبة مساوية الى 15.97053 كما نجد ان 0.05> prob(F-statistic)اي نرفض H0 ونقبل H1 اي ان النموذج مقبول من الناحية الإحصائية

اختبار عدم تجانس التباين:

للكشف عن ثبات التباين من عدمه سوف نعتمد على اختبار whiteوذلك بالاستعانة ببرنامج eviews9

وبعد التقدير تحصلنا على الجدول التالي:

HeteroskedasticityTest: White

F-statistic1.386136	Prob. F(2,13)0.2847
Obs*R-squared2.812299	Prob. Chi-Square(2)0.2451
Scaledexplained SS3.565899	Prob. Chi-Square(2)0.1681

بالنظر إلى الجدول نلاحظ ان قيمة F−statistic=1.386136ومن خلال .Prob 0.05> F(2,13) أي نقبل الفرضية H0 وعليه يوجد تجانس في التباين ونفس الأمر ينطبق التوزيعات الأخرى

2. <u>التحليل الاقتصادي</u>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن الإيرادات العامة عرفت زيادات مستمرة في قيمتها خلال دراستنا ، حيث سجلت سنة 2000 قيمة 1028840 ألف د.ج وكان سعر البترول 28.77 دولار للبرميل ، وبالرغم من انخفاض سعر البترول إلى 24.74 دولار للبرميل في 2001 و2002 واصلت الإيرادات العامة في الارتفاع و هذا راجع إلى ارتفاع في الإيرادات البترولية التي تساهم في الإيرادات العامة بشكل كبير ، وعاد سعر البترول إلى 28.73 دولار سنة 2003 و لكن عرفت الإيرادات العامة انخفاض بـ 6300 ألف د.ج مقارنة مع 2002 وهذا بسب تراجع الإيرادات البترولية بـ 80340 ألف د.ج مقارنة مع 2002 ، وفي الفترة الممتدة من 2004 إلى 2013 عاودت الإيرادات العامة إلى الارتفاع وهذا راجع إلى ارتفاع في أسعار البترول ، حيث قفزت من38.35 دولار للبرميل سنة 2004 إلى 54.64 سنة 2005 ثم إلى 66.05 دولار للبرميل سنة 2006 حتى وصلت إلى 112.92 دولار للبرميل 111.49 دولار للبرميل سنة 2011 و 2012 وكان هناك انخفاض بسيط قدر بـ 2.11 دولار للبرميل مقارنة سنة 2013 مع سنة 2012 ، وكذلك عرفت إيرادات الجباية البترولية ارتفاعا كبير خلال هذه الفترة وخاصة من 2009 إلى 2013 ، وبالرغم من الصدمة البترولية التي عرفها العالم في منتصف 2014 بانهيار أسعار البترول سنة 2015 إلى52.79 دولار للبرميل إلا أن الإيرادات العامة واصلت الارتفاع ولكن عرفت انخفاضا حادا في الإيرادات البترولية سنة 2015 حيث قدر الانخفاض بـ 917510 ألف د.ج مقارنة مع سنة 2014 ، وكذلك من خلال الشكل رقم (02) الذي يمثل تطور الإيرادات العامة والإيرادات البترولية نلاحظ العلاقة بين الإيرادات العامة مع الإيرادات البترولية ، كلما كان ارتفاع في الإيرادات العامة كان يقابله ارتفاع في الإيرادات البترولية وبالتالي هنالك علاقة طردية بينهما خلال مرحلة الدراسة .

ومنه نستخلص بأن هناك ارتباطا وثيقا بين الإيرادات العامة وأسعار البترول والجباية البترولية وبالتالي هنالك تأثير لأسعار البترول على أداة من أدوات السياسة المالية في الجزائر .

الشكل رقم (02) يوضح تطور الإيرادات العامة والإيرادات البترولية (2000- 2015)

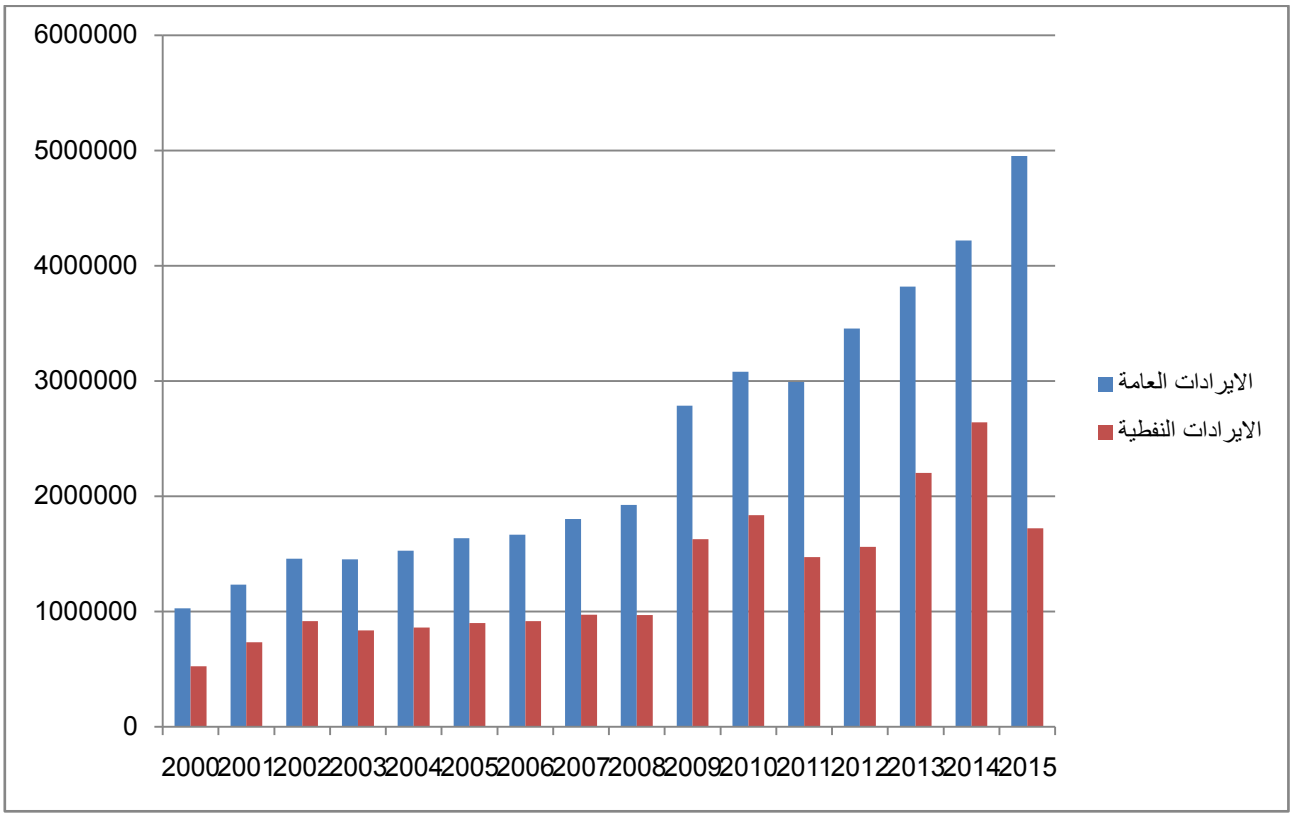

المصدر : من إعداد الطالب وفق معطيات الجدول رقم (03)

ثانيا : تحليل تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول من 2000- 2015

1. التحليل الإحصائي

DependentVariable: LER
Method: Least Squares
Date: 04/29/17 Time: 12:13
Sample: 2000 2015
Includedobservations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.65897	0.714663	14.91468	0.0000
LP	1.081749	0.174100	6.213393	0.0000

R-squared	0.733872	Meandependent var	15.06098
Adjusted R-squared	0.714863	S.D. dependent var	0.703204
S.E. of regression	0.375498	Akaike info criterion	0.995344
Sumsquaredresid	1.973988	Schwarz criterion	1.091918
Log likelihood	-5.962752	Hannan-Quinn criter.	1.000289
F-statistic	38.60626	Durbin-Watson stat	0.810602
Prob(F-statistic)	0.000023		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(**Eviews9**).

LER = 10.6589714615 + 1.08174946607*LP

من خلال الجدول يمكن تدوين البيانات التالية :

معامل التحديد : R2= 0.73

معامل التحديد المصحح : R2= 0.71

عداد المشاهدات: N =16؛

إحصائي ديربن واتسون DW=**0.8106**؛

نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر

المتغيرات	المقدرات	القيمة المحتسبة T_c	أدنى مستوى معنوية Prob	القرار
الثابت	$H_0 : B_0=0$	14.91468	0.0000	رفضH_0
Lp	$H_0 : B_1=0$	6.213393	0.0000	رفضH_0

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول يتضح ما يلي :

بالنسبة لكل من معامل الحد الثابت ولوغاريتم سعر البترول نلاحظ أن0.05>Prob اي نرفض H_0ا ي للمعلمات معنوية إحصائية و يمكن قبولهما في النموذج عند مستوى معنوية 5%

معامل التحديد R^2: بلغت القوة التفسيرية 0.73 وهي قدرة تفسيرية عالية وهذا يدل وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمفسر.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشرFicher)

من خلال الجدول يتضح لنا قيمة (F-statistic) المحسوبة مساوية إلى 38.60626 كما نجد ان0.05>(prob(F-statistic اي نرفض H_0 ونقبل H_1 اي ان النموذج مقبول من الناحية الإحصائية

اختبار عدم تجانس التباين:

للكشف عن ثبات التباين من عدمه سوف نعتمد على اختبار whiteوذلك بالاستعانة ببرنامج eviews9

وبعد التقدير تحصلنا على الجدول التالي:

HeteroskedasticityTest: White

F-statistic2.325525	Prob. F(2,13)0.1370
Obs*R-squared4.215999	Prob. Chi-Square(2)0.1215
Scaledexplained SS6.865213	Prob. Chi-Square(2)0.0323

بالنظر إلى الجدول نلاحظ ان قيمة F-statistic=2.325525ومن خلال .Prob 0.05> F(2,13) أي نقبل الفرضية H_0 وعليه يوجد تجانس في التباين ونفس الأمر ينطبق التوزيع كاي تربيع.

2. <u>التحليل الاقتصادي</u>

نلاحظ من خلال الجدول رقم(04) أن النفقات العامة في الجزائر دائما متزايدة ، و أن هذه الزيادة في النفقات أو الانخفاض تبعا لأسعار البترول أو راجع إلى السياسات أو الظروف السائدة في الجزائر ، و نلاحظ انخفاض في قيمة النفقات العامة في سنة 2001 بـ 3700 ألف د.ج مقارنة مع سنة 2000 و هذا راجع إلى ما شاهدته الأسواق العالمية للبترول من انخفاض في أسعار البترول بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، ومنذ 2002 عرفت النفقات العامة نموا بسب تطبيق برنامجي الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004) ودعم النمو (2005– 2009) وكان جراء ارتفاع أسعار البترول وهذا ما ساعد الجزائر على تمويل هذا البرنامج الاقتصادي ، حيث بلغت أسعار البترول سنة 2008 98.96 دولارا للبرميل ، ولكن تراجعت سنة 2009 إلى 62 دولار للبرميل ويرجع إلي الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم سنة 2008 والتي سرعان ما تطورت إلى أزمة اقتصادية أثرت على أسعار البترول سنة 2009، وبالرغم من انخفاض أسعار البترول شهدت النفقات العامة ارتفاعا حيث سجلت زيادة قدرت بـ869400 ألف د.ج مقارنة سنة 2009 مع 2008 ، ويعود هذا الارتفاع إلى السياسة المالية التي اتبعتها الحكومة بهدف مكافحة الفقر وتوفير مناصب العمل...، وعرفت كل من سنة 2010 و 2011 و 2012 و 2013 ارتفاعا ملحوظا للنفقات العامة مقارنة مع السنوات السابقة وذلك راجع إلى ارتفاع وتحسن أسعار البترول بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2009 حيث وصلت أسعار والبترول سنة 2011 إلى 112.92 دولار للبرميل ، وفي سنة 2014 واصلت النفقات العامة الارتفاع لتبلغ 7656200 ألف د.ج بالرغم من انخفاض أسعار البترول بـ 99.68 دولار للبرميل في هذه السنة ، يعود هذا الارتفاع إلى حتمية استكمال برنامج التنمية الخماسي (2010 –2014) ، ثم انهارت أسعار البترول بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014 ، وبعد الطفرة التي عرفتها أسعار البترول منذ مطلع الألفية واستمرت ما يقارب

عقدا من الزمن ، انخفض سعر البرميل من 111.49 دولارا للبرميل إلى حوالي 52.79 دولار للبرميل في عام 2015 ، وهذا راجع إلى زيادة إنتاج البترول خارج منظمة أوبك و عودة قوة إيران إلى سوق البترولية بعد الاتفاق النووي ، وعرفت النفقات العامة ارتفاعا سنة 2015 قدر بـ 1097400الف د.ج مقارنة مع سنة 2014 بالرغم انهيار أسعار البترول وانخفاض الإيرادات البترولية بـ 917510 ألف د.ج مقارنة مع سنة 2014 ولكن هناك ارتفاع في الإيرادات العادية يقدر بـ 1652030 ألف د.ج مقارنة مع سنة 2014 لجأت الحكومة بعد انهيار أسعار البترول إلى الإيرادات العادية من اجل تغطية الانخفاض في الإيرادات البترولية وهذا يدل على اعتماد الحكومة على أسعار البترول من اجل تغطية النفقات العامة ، و كذلك من خلال هذا المنحى البياني نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات البترولية وأسعار البترول من والنفقات العامة خلال مرحلة دراستنا ما عدا سنة 2015 اعتمدت الحكومة على الإيرادات العادية بسب انهيار أسعار البترول .

ومنه نستخلص أن هناك ارتباطا وثيقا بين النفقات العامة وأسعار البترول والجباية البترولية وبالتالي هنالك تأثير أسعار البترول على أداة من أدوات السياسة المالية في الجزائر.

الشكل رقم (03): يوضح تطور الإيرادات البترولية والنفقات العامة (2000- 2105)

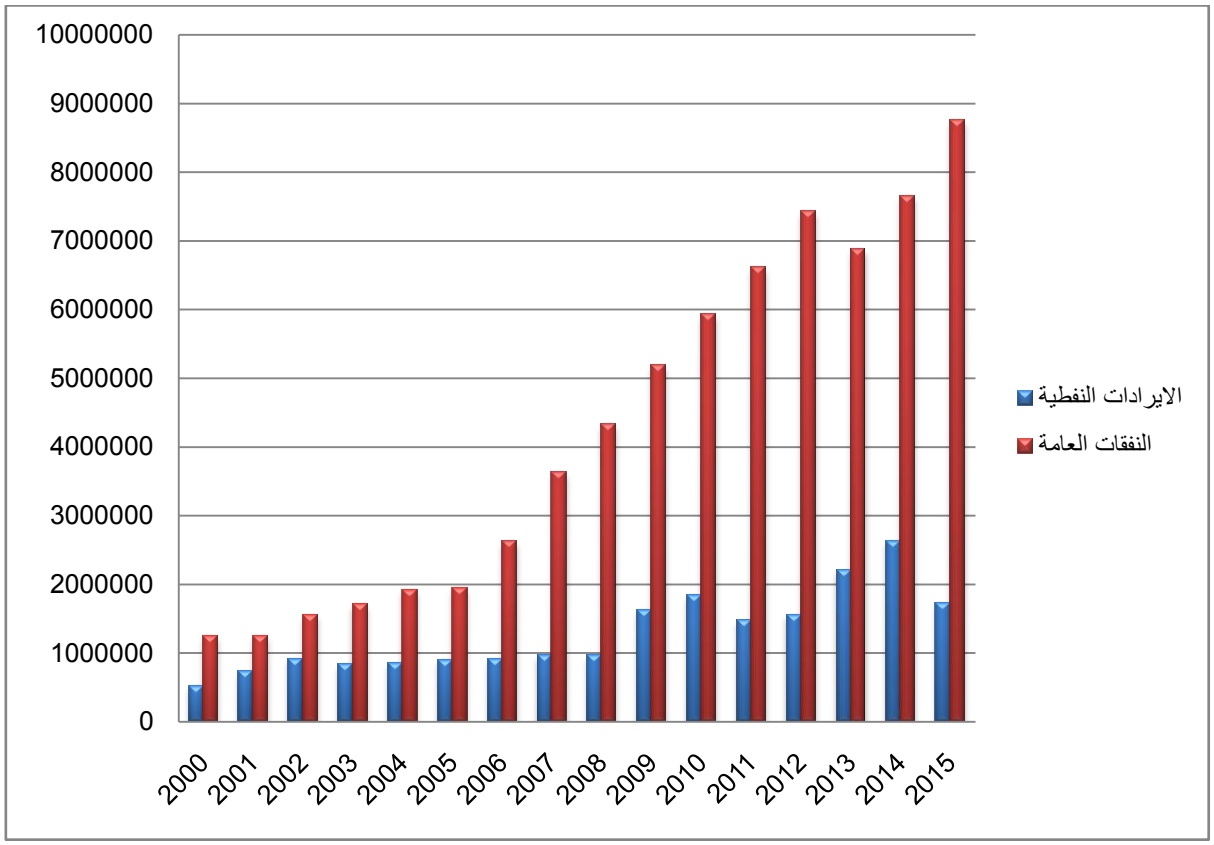

المصدر : من إعداد الطالب وفق معطيات الجدول رقم (04)

المطلب الثالث : تحليل تطور الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار البترول

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن الرصيد السالب قد غطى كل الموازنات العامة فترة الدراسة وذلك يعود إلى الزيادة المستمرة في قيمة النفقات العامة بالرغم من الزيادات في الإيرادات العامة ، حيث نلاحظ تقلص في رصيد الموازنة في سنة 2001 بـ 209240 ألف د.ج مقارنة مع سنة 2000 وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول والسبب راجع إلى أحداث سبتمبر 2001 ، بل وازداد من سنة لأخرى و بالرغم من ارتفاع أسعار البترول وزيادة إيرادات البترولية التي تمثل الجزاء الأكبر من إيرادات الموازنة العامة ويعود هذا العجز الدائم في موازنة الجزائر إلى الإختلالات بين النفقات العامة و الإيرادات العامة حيث تعرف النفقات تزايد مستمرا بفعل السياسات التوسعية التي تتبعها الدولة و محاولتها لتسديد ديونها الخارجية ، وبالرغم من تزايد أسعار البترول وبالتالي زيادة الإيرادات البترولية وبالتالي الإيرادات العامة للموازنة فهي لم تنجح في تغطية النفقات المتزايدة باستمرار مما سبق يتبين لنا أن رصيد الموازنة العامة يتأثر بشكل كبير بالنفقات أكثر من الإيرادات ، ولكن في الفترات التي ترتفع فيها أسعار البترول وتزداد إيرادات البترولية يتقلص العجز مقارنة بالفترات السابقة التي تشهد انخفاض في أسعار البترول ، نلاحظ في الفترة من 2007 إلى 2015 التي عرفت ارتفاع أسعار البترول و العائدات البترولية كان هناك ارتفعت قياسية في عجز الموازنات العامة ، واصل العجز في الموازنة إلى 1821084 ألف د.ج سنة 2007 وثم تقلص العجز في رصيد الموازنة بـ877250 ألف د.ج سنة 2013 مقارنة مع سنة 2012 بالرغم من انهيار أسعار البترول و ضعف الإيرادات البترولية سنة 2015 واصل العجز بـ362880 ألف د.ج والشكل رقم (04) ر يوضح لنا أكثر العجز في رصيد الموازنات العامة خلال في فترة الدراسة.

ومنه نستخلص ليس هناك تأثير على رصيد الموازنات العامة من طرف أسعار البترول والجباية البترولية بالرغم من العائدات البترولية تساهم بشكل كبير في الإيرادات الموازنات العامة ، وهذا راجع إلى سياسة الحكومة تتبعها من خلال زيادة النفقات من اجل تسديد ديونها و تغطية الأنفاق .

الشكل رقم (04) يوضح تطور رصيد الموازنات العامة من 2000 إلى 20015

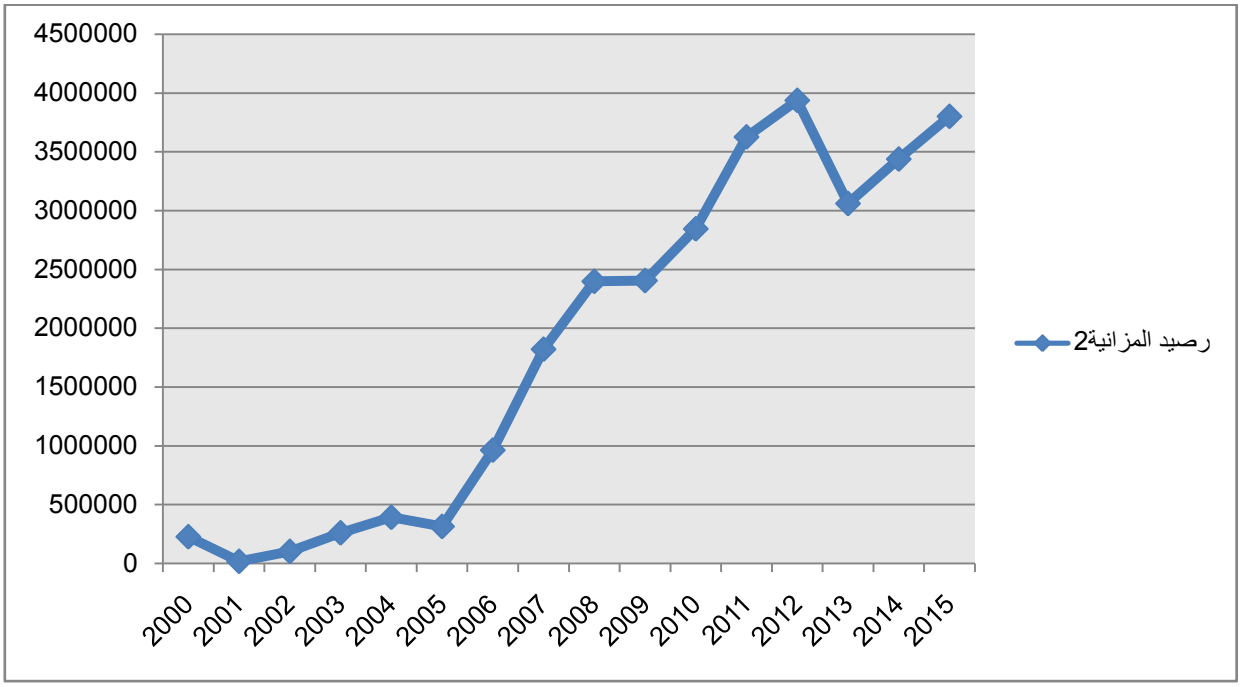

المصدر : من إعداد الطالب وفق معطيات الجدول رقم (04)

خلاصة الفصل الثاني

نستخلص من خلال هذا الفصل ان أسعار البترول عرفت تقلبات حادة و مفاجئة خلال مرحلة الدراسة وذلك راجع الى الأوضاع الاقتصادية والمالية السائدة في العالم من أزمات اقتصادية او مالية ، وفي الأخير نلاحظ تأثير أسعار البترول على السياسة المالية للدولة وذلك من خلال تأثير الإيرادات البترولية على الإيرادات العامة والنفقات العامة و الموازنات العامة ، وتبين لنا كيف ساهمت هذه الأسعار على أداء السياسة المالية في الجزائر ، و نلاخظ هناك علاقة طردية بين أسعار البترول و الإيرادات والنفقات العامة أي ارتفاع في أسعار البترول أو الإيرادات البترولية كان يقابله زيادة في النفقات و الإيرادات العامة و حتى عجز في الموازنات العامة .

الخاتمة

الخاتمة العامة

تضمن هذا البحث اثر تطور أسعار البترول في الجزائر منذ2000 إلى 2015 حيث اهتممنا أيضا بالإيرادات البترولية في الجزائر وتطورها عبر هذه الفترة ،وكانت محاولة لتوضيح العلاقة او الانعكاس تطور أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر فوجدنا ان أدواتها الإيرادات العامة والنفقات العامة و الموازنة العامة تتأثر بشكل كبير بالتطورات التي تتحدث في أسعار البترول ، وخاصة الإيرادات العامة والنفقات العامة ، حيث يعتبر سعر البترول و جباية البترولية من أهم العناصر المعتمد عليها في السياسة المالية في الجزائر وهنا يمكننا القول ان أسعار البترول لها علاقة وتأثير على السياسة المالية في الجزائر

بمان السياسة المالية في الجزائر تعتمد بصفة شبه كلية على البترول ، إضافة ان اغلب الإيرادات التي تجنيها الحكومة مصدرها العائدة البترولية فان اى تغير في أسعار البترول فانه سينعكس وبشكل مباشر على الإيرادات البترولية وبالتالي سينعكس على السياسة المالية بصفة خاصة و على الوضع الاقتصادي الوطني بصفة العامة ، ويجب على الحكومة الخروج من تبعية قطاع المحروقات ، لان أسعار البترول تخضع إلى و العوامل اقتصادية و جيوسياسية العالمية و إقليمية ، وبالتالي لا يمكن للجزائر أتحكم في أسعار البترول .

الخاتمة

اختبار الفرضيات:

- **فيما يخص الفرضية الأولي** :وقد أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية ، ان مستوى سعر البترول يخضع إلى عوامل الاقتصادية من خلال العرض والطلب و العوامل الجيو سياسية من خلال المنتجون (الأوبك) و المستهلكين (الوكالة الدولية للطاقة) وهذا من يجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار في الأسواق البترولية العالمية .
- **فيما الفرضية الثانية** : وقد أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية ، ذلك من خلال اثبت الفرضية الأولي ان أسعار البترول تخضع إلى العوامل الاقتصادية هما العرض والطلب وهما بدورهما يخضعان إلى العوامل أخرى ، العرض يخضع إلى (الطلب ، السعر ، سعر السلع البديلة ....الخ ؛) والطلب يخضع إلى (النمو الاقتصادي ، السعر ، المناخ ... الخ ؛)
- **القرصية الثالثة:** وقد أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية ، بان السياسة المالية تتأثر بأسعار البترول و ذلك من خلال أثره على الإيرادات العامة والنفقات العامة و اعتمد الحكومة على الجباية البترولية في الحصول على الإيرادات وتمويل النفقات العامة من الجباية البترولية

نتائج البحث:

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

- يتميز البترول بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي و المالي و العسكري .
- تتأثر أسعار البترول بالعديد من العوامل كالاقتصادية و الجيو سياسية هذا مما يجعله لا يعرف الاستقرار .
- تمثل الإيرادات البترولية شريان السياسة المالية في الجزائر في ظل قلة مساهمة الإيرادات العادية في تمويل هذه السياسة .
- ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتأثر بأ الأحداث الأسواق البترولية العالمية و الإقليمية.
- بالرغم من ارتفاع أسعار البترول الا ان الرصيد السالب غطي الموازنات العامة ، لان هناك زيادة في النفقات العامة .

الخاتمة

التوصيات والتوجهات:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

- يجب تنويع إيرادات خارج البترول ولن يتأتي ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة لضمان نمو اقتصادي فعلي وحقيقي.
- يمكن القول أن الزيادة في أسعار البترول، لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج ايجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد وللتخلص منها، يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات البترول.
- الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها
- تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية و الطاقة المائية والطاقة المائية ، وترقية القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة و الفلاحة
- العمل على تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات ، واستثمار في المشاريع الصناعية خارج قطاع المحروقات .

أفاق البحث:

تناولنا انعكاسات أسعار البترول على مؤشرات السياسة المالية دارسة حالة الجزائر ، هذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من وفي ختام دراستنا ان يفتح هذا الموضوع مجالا أوسع الدراسات مستقبلية بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها .

- اثر أسعار البترول على الإيرادات الدولة
- اثر أسعار البترول على النفقات الدولة
- دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة
- اليات تحسين السياسة في المالية في الدول النفطية.

قائمة المراجع

أولا – باللغة العربية

✓ الكتب

1. السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، 1993 .
2. حسين عبد الله، ، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 .
3. محمد أحمد الدوري، **محضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية عنابة الجزائر، الطبعة 1983 .
4. محرزي محمد عباس ، **اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة ، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة** ، ديوان المطبوعات ، الجامعية الجزائر ، 2008 .
5. عبد المنعم فوزي ، **المالية العامة والسياسات المالية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت لبنان ، 2000 .
6. سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط** ، دار الكتب الوطنية، طرابلس–ليبيا، الطبعة الأولى،1999 .
7. صالحي صالح، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلام**ي :دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1 ، القاهرة، 2006.

✓ الرسائل والمطبوعات الجامعية

8. العمري على ، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي** ، دراسة حالة الجزائر (1970– 2006)مذكرة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر 207–2008 .
9. يحياوي عبد الحفيظ ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي ،دراسة حالة الجزائر** (1970–2009)،مذكرة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص تجارة دولية ،جامعة غرداية ،2009/2010 .

✓ وقع الانترانت

http://prixdubaril.com/petrole-index/44-petrole-algerie.html

ثانيا – اللغة الفرنسية

1) Dominik salvadore , eugene diulio : principes d'économie. (cours et problèmes ; séries schaum). MG.graw.Hill. paris.1984